وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

السبت، 08 أبريل 2023

أخبار الطاقة

صادرات نفط الشرق الأوسط لآسيا تشهد ضعفًا مع خفض أوبك+

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أزاحت روسيا في الربع الأول العراق من المرتبة الأولى في توريد النفط إلى الهند، ثالث أكبر مستهلك للخام في العالم، والذي يلبي حوالي 85 ٪ من الطلب المحلي عن طريق المشتريات الخارجية.

وقال أحمد مهدي المحلل لدى رينيسانس إنرجي أدفيزورز وزميل دراسات معهد أكسفورد للطاقة: «ستحفز تخفيضات أوبك وانخفاض صادرات الشرق الأوسط في وقت لاحق من هذا العام بسبب زيادة المصافي وعمليات التشغيل الجديد، المصافي الهندية على زيادة تناول الخام الروسي».

في 2 أبريل، أعلنت المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وكازاخستان والجزائر وسلطنة عمان والغابون أنها ستبدأ تخفيضات طوعية في إنتاج النفط من مايو إلى نهاية العام، ليصل الإجمالي إلى 1.66 مليون برميل في اليوم. هذا بالإضافة إلى التخفيضات الجماعية البالغة 2 مليون برميل في اليوم والتي بدأها جميع أعضاء أوبك + في نوفمبر.

اتسعت الفجوة بين أسعار المعايير العالمية والخامات الروسية مثل الأورال منذ غزو أوكرانيا في فبراير 2022. قبل الحرب، كان الفرق بين الأورال والبرنت المؤرخة حوالي 10 دولارات للبرميل. وقيمت بلاتس، خام الأورال بسعر 53.20 دولارًا للبرميل في 5 أبريل، بينما كان سعر خام برنت 85,595 دولارًا للبرميل.

بدأت الهند شراء النفط الخام الروسي الانتهازي في عام 202، عندما كانت حصة موسكو من إجمالي الواردات 2 ٪ في يناير. وفي الربع الأول من عام 2023، تجاوزت حصة روسيا 30 ٪. كانت الهند المحرك الرئيسي لنمو الطلب على النفط في آسيا في عام 2022 وستساهم في حوالي 17 ٪ من النمو الإقليمي في عام 2023، مع تعافي الطلب في البلاد بشكل أسرع من بقية المنطقة، وفقًا لتقديرات ستاندرد آند بورز جلوبال.

وقال ليم جيت يانغ، مستشار أسواق النفط في آسيا والمحيط الهادئ في ستاندرد آند بورز جلوبال: «روسيا كانت أكبر مورد للنفط إلى الهند، ومن المرجح أن تستمر تدفقات النفط الروسي إلى الداخل بسبب الأسعار الجذابة، مع انخفاض واردات خامات الشرق الأوسط». لكن بعض الدول الآسيوية تستقبل المزيد من النفط الخام من الشرق الأوسط».

على سبيل المثال، بلغ اعتماد اليابان على خام الشرق الأوسط أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث شكلت الواردات من المنطقة 98.1 ٪ من واردات البلاد في فبراير، وفقًا للبيانات الرسمية. إلى جانب إرسال شحنات إلى دول آسيوية معينة، يعمل مصدرو النفط في الشرق الأوسط أيضًا على تعزيز الصادرات إلى أوروبا، التي تحرص على استبدال البراميل الروسية بسبب حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الخام والمنتجات النفطية من موسكو.

وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن هولندا كانت أكبر مستورد أوروبي للنفط من منتجي الشرق الأوسط السبعة في الربع الأول، حيث ارتفعت الصادرات بأكثر من 50 ٪ على أساس سنوي إلى 233،500 برميل في اليوم، تليها اليونان وفرنسا.

وقال مهدي «المصدرون من الشرق الأوسط يتمتعون بمستوى معين من الحماية من العقود لأجل في آسيا». «الحقيقة هي أن السمة الجديدة للسوق كانت التكلفة المتزايدة لإعادة تحسين التدفقات إلى أوروبا».

مع ذلك، أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن الصادرات إلى أوروبا باهتة مقارنة بالصين، التي تلقت 4.805 مليون برميل في اليوم أو حوالي ثلث صادرات 17 مليون برميل في اليوم التي أرسلها منتجي الشرق الأوسط السبعة في الربع الأول.

وقالت كارين يونج، زميلة أبحاث أولى في مركز سياسة الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا: «على المدى الطويل، أوروبا ليست عميلاً موثوقًا به لنفط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». «لكننا أيضًا لا نتوقع أن يجد النفط الروسي موطنًا له في أوروبا في معظم السيناريوهات المستقبلية. لذلك، طالما أن هناك طلبًا في أوروبا، فقد يأتي، جزئيًا على الأقل، من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

والواقع يقول إن منتجي النفط في الشرق الأوسط، الذين يعتمد بعضهم أسعار البيع الرسمية على تقييمات دبي، في وضع غير موات في آسيا بعد تضييق الشهر الأول في بورصة برنت ودبي للعقود الآجلة للمبادلة، والتي لامست مؤخرًا أدنى قيمة لها منذ فبراير 2021 وشجع التعرض المرتبط ببرنت من المصافي الآسيوية.

أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن فارق سعر الصرف بين برنت ودبي، والذي بلغ 2.10 دولار للبرميل في 5 أبريل، وصل إلى أعلى مستوى في 2022 عند 14.83 دولارًا للبرميل في 31 مايو. وقال مهدي: «إذا كانت الخامات المرتبطة بدبي أغلى ثمناً، فإن الصين والهند ستشتريان المزيد من الخام الروسي».

ووقعت شركة تكرير النفط الهندية التي تسيطر عليها الدولة اتفاقية محددة المدة مع شركة النفط الروسية العملاقة روسنفت لزيادة شحنات النفط بشكل كبير إلى الدولة الواقعة في جنوب آسيا وتنويع درجات النفط المسلمة، مما يضمن مكانة الهند كمشتري رئيسي من خام الأورال.

كما وقعت أكبر شركة نفط روسية اتفاقية جديدة مع مؤسسة النفط الهندية لزيادة إمدادات النفط الروسي إلى الهند بشكل كبير. ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا، أصبحت الهند مشترًا مهمًا للنفط الروسي، وأصبحت روسيا الآن أكبر مورد للنفط إلى الهند. لقد أوضحت الهند أنها لا تشارك في سقف أسعار النفط وستصدر النفط من أي مكان تحصل فيه على شروط مفيدة.

من جهتها قالت أكبر شركة نفط روسية، روسنفت المملوكة للدولة، انها اتفاقية محددة المدة مع مؤسسة النفط الهندية لزيادة إمدادات الخام الروسي إلى الهند بشكل كبير. وقالت روسنفت في بيان إن الاتفاق وقع من قبل الرئيس التنفيذي لشركة روسنفت إيغور سيتشين خلال زيارة للهند، التقى خلالها بمسؤولين من الحكومة الهندية، وكذلك مع رؤساء بعض أكبر شركات النفط والغاز في البلاد الأربعاء.

وقالت الشركة الروسية: «ناقش الطرفان أيضًا سبل توسيع التعاون بين شركة روسنفت للنفط والشركات الهندية في سلسلة القيمة الكاملة لقطاع الطاقة، بما في ذلك إمكانيات السداد بالعملات الوطنية». ومن مشترٍ ضئيل للنفط الروسي قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، أصبحت الهند سوقًا تصديرًا رئيسيًا لموسكو وتستورد كميات قياسية من الخام الروسي. وفي فبراير، ظلت روسيا أكبر مورد للنفط للهند للشهر الخامس على التوالي.

وتعمل روسيا على إعادة توجيه معظم صادراتها من النفط الخام إلى الصين والهند منذ أن أعلن الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السبع عن خطط لحظر واردات النفط المنقولة بحراً من روسيا وتحديد سقف لسعر الخام إذا كان سيتم شحنه إلى دول ثالثة باستخدام ناقلات غربية وشركات التأمين. والهند لا تلتزم بحد أقصى لأسعار مجموعة السبع لأنها تسعى إلى شراء النفط الخام الرخيص، ولا تنوي ذلك. قال مصدر بوزارة النفط الهندية إن الهند لم تلتزم، وليست ملزمة، بشراء النفط الخام الروسي فقط بسعر أقل من 60 دولارًا للدول الغربية. وقال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري لشبكة سي ان بي سي الشهر الماضي إن الهند ستشتري النفط الذي تستهلكه «أينما كان» إذا كان الاقتصاد مفيدًا للبلاد. وقال الوزير «نشعر اليوم بالثقة في أننا سنكون قادرين على استخدام سوقنا للحصول على مصدر من أي مكان لدينا، ومن أي مكان نحصل فيه على شروط مفيدة».

ويحاول الاتحاد الأوروبي الحصول على الديزل من الهند وكميات محدودة أيضًا من الولايات المتحدة، مما يشكل ضغطًا على أسواقه المحلية. وقد أجبر ذلك الحكومات في جميع أنحاء أوروبا على زيادة حصة الديزل في الاحتياطيات الاستراتيجية توقعًا لارتفاع الأسعار في عام 2023.

وقال مسؤول أمريكي إن روسيا لا تجني ثمار ارتفاع تكاليف بعض شحنات النفط الخام الأخيرة التي اشترتها مصافي التكرير في الهند بسعر أعلى من سقف الأسعار الذي حددته دول في الغرب وأستراليا. وارتفعت بعض شحنات النفط الخام منخفض الكبريت أو الحلو الذي تشتريه مصافي التكرير الهندية فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا، بسبب ارتفاع الطلب، في حين أن معظم الشحنات أقل من الحد الأقصى.

كانت الصين تشتري أيضًا الخام الروسي إيسبو من خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ بسعر أعلى من مستوى الحد الأقصى للسعر. يسعى بعض التجار المقيمين في دبي وشركات الطاقة الروسية غازبروم، وروسنفت إلى الحصول على مدفوعات بغير الدولار مقابل درجات معينة من النفط الروسي تم بيعها في الأسابيع الأخيرة فوق سقف الأسعار، وذلك وفقًا لمصادر السوق.

وقال المسؤول الأمريكي إن بعض المصافي الهندية دفعت مؤخرًا ما يزيد عن الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي لأن تكاليف الشحن والتأمين ارتفعت مع انتقال النفط لمسافات أبعد إلى الأسواق في آسيا، بدلاً من أوروبا، التي حظرت معظم الشحنات الروسية المنقولة بحراً.

النفط سجل مكاسب أسبوعية ثالثة وسط تأثر الأسواق بتخفيضات أوبك+ أسامة سليمان من فيينا

الرياض

سجلت أسواق النفط مكاسب أسبوعية ثالثة برغم عطلة الأسواق يوم الجمعة حيث أثقلت الأسواق المزيد من تخفيضات الإنتاج التي تستهدفها أوبك + وتراجع مخزونات النفط الأمريكية مقابل مخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية، وأغلق خام برنت مرتفعا 13 سنتا أو 0.2 بالمئة عند 85.12 دولارا للبرميل. وأغلق خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي مرتفعا 9 سنتات أو 0.1 بالمئة إلى 80.70 دولارا. لن يكون هناك تداول في عطلة الجمعة العظيمة.

وقفز الخامان القياسيان 6٪ هذا الأسبوع بعد أن فاجأت أوبك+ ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا السوق يوم الأحد بتعهدات بتخفيضات الإنتاج، واشترت صناديق التحوط الخام طوال الأسبوع، وانتقلت من الخطوط الجانبية إلى وضع «المخاطرة»، كما قال دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بي او كيه المالية.

وتلقت الأسعار دعماً من انخفاض حاد أكثر من المتوقع والتراجع الأسبوعي الثاني على التوالي في مخزونات الخام الأمريكية الأسبوع الماضي. كما انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير، مما يشير إلى ارتفاع الطلب، كما خفضت شركات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع عدد منصات النفط للأسبوع الثاني على التوالي. وأظهرت بيانات بيكر هيوز أن عدد الحفارات، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، انخفض مرتين إلى 590 هذا الأسبوع.

لكن الحد من المكاسب، أشارت بيانات سوق العمل الأمريكية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وكان هناك أيضًا نمو أبطأ من المتوقع في قطاع الخدمات في الولايات المتحدة.

في وقت من المرجح أن تستمر مخزونات الخام الأميركية في الانخفاض الأسبوع الماضي مع خروج شركات التكرير من الصيانة، مما أدى إلى تعزيز عمليات التشغيل، وفقًا لستاندرد آند بورز العالمية. ومن المحتمل أن عززت المصافي التشغيل إلى ما يقرب من 16 مليون برميل في اليوم، بزيادة 187 ألف برميل في اليوم على مدار الأسبوع، وبزيادة مليون برميل في اليوم عن الأسبوع المنتهي في 3 مارس، استنادًا إلى أحدث بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

كانت مصافي التكرير الأمريكية قد خفضت عمليات التشغيل بدءًا من ديسمبر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التجميد الشديد في ولاية تكساس، ولكن أيضًا بسبب الصيانة المجدولة. ونتيجة لذلك، ارتفعت مخزونات الخام الأمريكية بنحو 67 مليون برميل بين أوائل ديسمبر ومنتصف مارس.

لكن مخزونات الخام الأمريكية هبطت 7.5 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 24 مارس، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع تدفقات النفط الخام. وافترضت ستاندرد آند بورز جلوبال، حدوث تغير طفيف في واردات وصادرات الخام، أن مخزونات الخام ستنخفض على الأرجح بمقدار 10.4 ملايين برميل أخرى. وهذا من شأنه أن يضع المخزونات عند 463.7 ملايين برميل، بزيادة 2٪ فقط عن متوسط الخمس سنوات، بانخفاض عن 9٪ فائض في منتصف فبراير.

من المحتمل أن يكون إنتاج الخام الأمريكي قد ارتفع مرة أخرى إلى 12.3 مليون برميل في اليوم الأسبوع الماضي، بزيادة 100,000 برميل في اليوم عن الأسبوع المنتهي في 24 مارس. وقالت إدارة معلومات الطاقة إنها من المحتمل عدم الإبلاغ عن إنتاج الخام في تقديراتها الأسبوعية وتعمل على إصلاحه. يقدر نفس المصدر أن تقييم الأثر البيئي يمكن أن يكون تحت التقارير بما يتراوح بين 100,000 برميل في اليوم و300,000 برميل في اليوم إلى حد كبير بسبب المكثفات الميدانية التي يتم جمعها غالبًا في خطوط أنابيب الغاز وإدخالها في تيار الخام على شكل هيدروكربونات خفيفة.

كانت أعداد منصات الحفر في الولايات المتحدة محدودة النطاق، ولا سيما في حوض بيرميان، حيث من المتوقع أن ينشأ الجزء الأكبر من نمو الإنتاج الأمريكي. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن عدد منصات الحفر في برميان قد تذبذب في 350 و360 منذ منتصف نوفمبر.

فـي حيـن أن النفقـات الرأسـمالية الإجمالية أعلـى في عام 2023، فـإن الكثير من ذلك يرجـع إلى الضغوط التضخمية وفقًا للمحللين. ومع ذلك، من المتوقع أن يتجاوز إنتاج برميان 6 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2024، وفقًا لشـركة سـتاندرد آند بورز العالمية .

ويبقى أن نرى ما إذا كانت أسعار الخام المرتفعة الناجمة عن تخفيضات الإنتاج الطوعية التي أعلنتها أوبك وحلفاؤها سـتظل ثابتة، وتشـجع المزيد من الإنفاق في المنبع. كان خام نايمكس لشـهر أقرب اسـتحقاق يتأرجح عند 80 دولارًا للبرميل في منتصف نهار 3 أبريل، بالقرب من قمة نطاق 72.50 دولارًا للبرميل إلى 82.50 دولارًا للبرميل، والذي كان عالقًا بشكل أساسي في الفترة ما بين منتصف نوفمبر ومنتصف مارس.

ومـن المتوقـع أيضًـا أن تكـون إمـدادات المنتجـات المكـررة في الولايـات المتحدة قد تقلصت في الأسـبوع المنتهي في 31 مارس حتى مع زيادة عمليات التكرير. وفقًا لتحليل ستاندرد آند بورز جلوبال، من المحتمل أن تكون مخزونات البنزين الأمريكية قد تقلصت بمقدار 1.3 مليون برميل، بينما تقلصت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 140 ألف برميل.

وكانت التخفيضات الطوعية للنفط الخام للإنتاج المملكة العربية السعودية المقدرة بـ500 ألف برميل يومياً هـي الأكبـر مـن بيـن منظمة البدان المصـدرة للنفط، أوبك، لشـهر ابريل، مع توقع إنتـاج 10,250 ملايين برميـل يوميـاً، لنفـس الشـهر. بينما تلتزم السـعودية بإضافة 228 ألـف برميل يومياً إلـى 10,478 ملايين برميل يومياً وفق التزامات أوبك+ لهذا الشـهر.

ثلاث اتفاقيات لتوفير السيارات الكهربائية في مكاتب التأجير

الرياض - تركي منصور

الرياض

رعت الهيئة العامة للنقل حفل توقيع 3 اتفاقيات بين شركات توريد المركبات وشركات تأجير السيارات في المملكة؛ وذلك بهدف تزويد شركات تأجير السيارات بالمركبات الكهربائية الحديثة والصديقة للبيئة، والإسهام في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تركز على رفع نسبة استخدام مركبات خدمة نقل الركاب الخالية من الانبعاثات الكربونية على الطرق في المملكة إلى 45٪ من إجمالي المركبات الأخرى التقليدية، كما يتواءم ذلك مع جهود الهيئة العامة للنقل في تبنِّي وسائل وأنماط النقل الحديثة ذات الكفاءة والجودة، التي تعتمد على الطاقة النظيفة، الذي بدوره سينعكس على الحفاظ على البيئة ورفع مستوى جودة الحياة في المدن. وتضمَّن حفل التوقيع، إبرام الاتفاقية الأولى بين شركة ناغي للسيارات وشركة المفتاح لتأجير السيارات لتوريد 100 سيارة كهربائية لشركة المفتاح خلال عام من توقيع الاتفاقية بين الطرفين، وكذلك إبرام الاتفاقية الثانية بين شركة المجدوعي للسيارات وشركة بدجت لتأجير السيارات لتزويد شركة بدجت بالسيارات الكهربائية، بينما أُبرمت الاتفاقية الثالثة بين شركة المجدوعي وشركة يلو لتأجير السيارات، التي بموجبها سيتم توريد عدد من السيارات الكهربائية لشركة يلو خلال مدة الاتفاقية المبرمة بينهما.

وأشارت الهيئة أن إحلال السيارات الكهربائية كبديل للسيارات التقليدية في قطاع تأجير السيارات سيدعم تطور قطاع التأجير واعتماده على المركبات الكهربائية الصديقة للبيئة الحديثة،التي ستسهم في نقلة نوعية بمستوى جودة وكفاءة الخدمات.

59٪ من سكان السعودية مقتنعون بأن التغير المناخي حقيقي

الرياض - مفضي الخمسان

الرياض

كشف فيوليا وإيلاب للدراسات والابحاث الفرنسية، عن نتائج استطلاعها الأول من نوعه لقياس الرأي العام حول مشكلات، التغير المناخي والتلوث،

ووجد الاستطلاع، الذي يحمل عنوان مقياس التحول البيئي، أن 59٪ من سكان المملكة العربية السعودية مقتنعون بأن التغير المناخي حقيقي، فيما يعتقد 56٪ أن الاضطرابات المناخية والتلوث يشكلان خطراً كبيراً وعاجلاً. وأبدى 59٪ من المشاركين بالاستطلاع شعورهم بأن الفرصة لا تزال موجودة وأن الاضطرابات المناخية والتلوث يمكن ضبطهما. كما بيّن الاستطلاع أن 64٪ من سكان المملكة يعتقدون أن التكاليف الناجمة عن الاضطرابات المناخية والتلوث ستكون أكثر أهمية من الاستثمارات اللازمة للتحول البيئي، الذي يعني العمل لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك بصورة جذرية.

ويتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في فهم آراء الناس حول التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي سيختبرها العالم نتيجة تطبيق الحلول لمواجهة التغير المناخي والتلوث.

ووجد الاستطلاع أن النسبة الأكبر من سكان المملكة العربية السعودية يعتقدون أن التحول البيئي يؤدي إلى عالم أفضل، من حيث الصحة والهواء والأمن الغذائي والمائي ومستوى المعيشة.

وأشار 57٪ من المشاركين في التقرير إلى صعوبة تخيّل الحياة اليومية في حال تم تحقيق التحول البيئي، فيما يعتقد 56٪ أن الناس يعرفون ما يكفي حول الحلول التي يجب تطبيقها لتقليل التلوث والاضطرابات المناخية.

ويرى ٪53 أن نقص الغذاء وانخفاض جودته يشكل مشكلةً خطيرةً وعاجلة، فيما أبدى ٪54 موافقتهم على تقليل استهلاك اللحوم.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال الرئيس التنفيذي لفيوليا، أحمد قشلان،: «يتمتع الاستطلاع بأهمية كبيرة للمملكة العربية السعودية والعالم بأكمله، حيث يوفر تحليلات معمقة وحاسمة، ويأتي في وقت يستعد فيه العالم إلى التغيير البيئي، لا سيما مع تزايد اهتمام الدول بالبيئة وانضمامها للجهود العالمية الرامية إلى إزالة الكربون وتعزيز التنوع الأحيائي والأمن الغذائي».

وأضاف: «شعرنا بوجود فجوة معرفية فيما يتعلق بفهم الجمهور لهذه التغييرات، في ضوء التقدم الكبير الذي يحققه العالم نحو إيجاد وتطبيق حلول للتأقلم مع التغييرات المناخية وتخفيفها، ولذلك السبب أجرت فيوليا هذا الاستطلاع المكثف في دول مختلفة. وأود أن أشكر جميع من شارك في إنجاز هذه الدراسة الضرورية، ويسعدنا أن نرى الموقف الإيجابي للمملكة تجاه التغييرات بوصفها جزءاً من التحول البيئي».

وشكل الاستطلاع جزءاً من دراسة عالمية شملت مشاركين يمثلون صوت أكثر من نصف سكان العالم وتغطي 25 دولةً في أوروبا وآسيا والأمريكيتين وأفريقيا والشرق الأوسط وأوقيانوسيا. وبيّن الاستطلاع أن سبعة من كل عشرة أشخاص على مستوى العالم يشعرون بأنهم عرضة للمخاطر البيئية، وأن ٪89 من سكان الأرض مقتنعون بحدوث التغيير المناخي في الوقت الحالي، فيما أكّد ٪67 على ضرورة التغيير.

وشارك في الاستطلاع، الذي أُجري في المملكة العربية السعودية، أكثر من 1000 شخص، وشمل مجموعةً من الأسئلة تتناول المخاطر والحلول ومستوى القبول والشروط.

وزير الطاقة السعودي مستذكراً المواجهة النفطية مع روسيا: لم تكن مسألة تسعير بل من يتسيّد القطاع

اقتصاد الشرق

قال الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة السعودي، في مقابلة تلفزيونية حديثة، إن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وجّه قبل ثلاث سنوات باستخدام «كامل الطاقة الإنتاجية» السعودية، خلال الاختلاف مع روسيا حول سياسة إنتاج النفط، ما أعطى المملكة في نهاية المطاف، الثقة بأن تكون أكثر حزماً في تشكيل سياسات تحالف «أوبك+».

في مارس 2020، كانت السعودية التي تقود منظمة «أوبك» في مواجهة مع موسكو: أرادت الرياض خفض إنتاج النفط استجابة لجائحة «كوفيد19-»، في حين، أراد الكرملين الانتظار، وفق ما قاله الأمير عبدالعزيز بن سلمان خلال المقابلة، وهي جزء من سلسلة وثائقية بثتها مجموعة «إم بي سي» السعودية.

عندما قام وزير الطاقة بإبلاغ ولي العهد السعودي بأن التحالف لم يتوصل إلى اتفاق بشأن الحصص، قال الأمير محمد بن سلمان إن المملكة العربية السعودية يجب أن تصل إلى «طاقتها الإنتاجية القصوى».

قال الوزير خلال الحلقة التي حملت عنوان «قيادة أوبك»: «أنا فزعت في الحقيقة.. لن أخفي ما شعرت به في تلك اللحظة».

هذه النقطة الحاسمة، والتي جاءت بعد ستة أشهر فقط على تولي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزارة الطاقة، أعطت المملكة العربية السعودية قناعة أكبر بأهمية الاستفادة من مكانتها كأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. كان ذلك واضحاً في الثاني من أبريل من العام الجاري، عندما قادت السعودية تحالف «أوبك+» للإعلان عن خفض مفاجئ للإنتاج بأكثر من مليون برميل يومياً، وهو القرار الذي هزّ أسواق الطاقة العالمية.

قال الأمير عبدالعزيز بن سلمان عن الوضع في 2020: «خرجنا منه بثقة متزايدة بالنفس، وبنصر غير مسبوق».

في ذلك الوقت، قال الأمير عبدالعزيز لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، إن قراره قد يدفع الأسعار إلى «انخفاض حاد ومفرط» عندما تفتح الأسواق، وستحتاج شركة «أرامكو السعودية» إلى تقديم خصومات لضمان وجود عدد كافٍ من المشترين. إلا أنه لمس إصراراً من ولي العهد السعودي على قراره.

عاد الوزير إلى غرفة المديرين التنفيذيين في «أرامكو» وقال لهم: «دعونا نفعل ذلك إذن، لدي تعليمات للقيام بذلك»، وفق ما قاله خلال الحلقة. وأضاف: «وقف محمد القحطاني» رئيس عمليات المصب في «أرامكو»، «حتى أنني رأيت دمعة في عينه».

قال الأمير عبدالعزيز: «كانت دمعة اعتزاز وفخر.. لقد وقف وقال: هذا هو أعظم يوم في حياتي.. ثم نهضنا جميعاً، وبصراحة صفّقنا جميعنا» للقرار.

في نهاية المطاف، أثبتت سياسة حافة الهاوية التي انتهجتها السعودية، نجاحها. عندما اجتمع تحالف «أوبك+» في منتصف أبريل من ذلك العام، وافق أعضاؤها على خفض الإنتاج بواقع 9.7 مليون برميل يومياً، أي أقل بقليل من الاقتراح الأولي البالغ 10 ملايين برميل يومياً.

قال الوزير عن قرار عام 2020: «لم تكن مسألة تسعير، أو مسألة ربح، أو مسألة دخل.. بدلاً من ذلك، إنها مسألة نكون أو لا نكون.. من يتسيّد هذا القطاع؟».

روسيا تؤكّد خفض إنتاجها النفطي 700 ألف برميل يومياً في مارس

اقتصاد الشرق

قالت وزارة الطاقة الروسية إن روسيا خفضت إنتاجها من النفط بما يقرب من 700 ألف برميل يومياً الشهر الماضي، وفقاً لما ذكره شخص مطلع على الأرقام.

مع ذلك، يتعارض هذا الرقم مع البيانات المتعلقة بشحنات النفط المنقولة بحراً والإمدادات من المصافي المحلية في مارس، الأمر الذي يزيد من حالة عدم اليقين بشأن كميات النفط التي تضخها روسيا بالفعل.

كان الكرملين قد تعهد بخفض الإنتاج النفطي بمقدار 500 ألف برميل يومياً خلال الفترة بين مارس وديسمبر، رداً على العقوبات الغربية وسقف الأسعار الذي فرضته مجموعة الدول الصناعية السبع. وبحسب بيانات وزارة الطاقة، فإن خفض الإنتاج جاء أعلى بنسبة 40٪.

وافق ثمانية أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي تقود المنظمة فعلياً، على خفض طوعي للإنتاج اعتباراً من شهر مايو، ما يصل بإجمالي التخفيضات إلى أكثر من 1.6 مليون برميل يومياً، وذلك في محاولة لضمان استقرار أسواق النفط العالمية. وقد أدى هذا القرار المفاجئ إلى ارتفاع أسعار النفط، ومهّد الطريق أمام عودة أسعار الخام إلى 100 دولار للبرميل.

10.1 مليون برميل يومياً في فبراير

ستخفّض روسيا إنتاجها من النفط بالاعتماد على مستويات الإنتاج في فبراير كأساس لهذه التخفيضات، وفقاً لنائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك. وتشير حسابات بلومبرغ استناداً إلى بيانات القطاع، إلى أن الإنتاج الروسي في فبراير بلغ 10.1 مليون برميل يومياً.

تشير بيانات وزارة الطاقة الروسية إلى أن منتجي النفط في البلاد ضخوا ما يعادل 1.285 مليون طن من الخام يومياً في المتوسط، حسبما قال الشخص المطلع على الأرقام، والذي طلب عدم الكشف عن هويته لأن المعلومات ليست علنية.

تعادل هذه الكمية أكثر من 9.4 مليون برميل يومياً، ما يعني أن إجمالي خفض إنتاج النفط الخام بلغ ما يقرب من 700 ألف برميل يومياً في الشهر الماضي.

وبلغ متوسط الإنتاج الإجمالي للنفط الخام والمكثفات في البلاد خلال شهر مارس، 1.413 مليون طن، أي ما يعادل 10.36 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ11.1 مليون برميل يومياً في فبراير، وفقاً لحسابات بلومبرغ. وبذلك، تشير البيانات إلى أن إجمالي خفض الإنتاج بلغ 740 ألف برميل يومياً.

صعوبة التقدير

كانت روسيا قد صنّفت في العام الماضي الإحصاءات المتعلقة بالنفط التي تقوم بها بأنها ذات طبيعة «حساسة»، ما يجعل من الصعب تقييم أي خفض للإنتاج بعيداً عن تأكيدات مسؤولي قطاع الطاقة.

نتيجة لذلك، بدأ المراقبون الذين يتابعون قطاع الطاقة في روسيا، متابعة شحنات النفط المنقولة بحراً ومعدلات معالجة النفط محلياً لقياس تقديرات إنتاج الخام. لكن ومع ذلك، فإن كلا المؤشرين لم يُظهراً انخفاضاً واضحاً في الإنتاج الروسي خلال الشهر الماضي.

كان متوسط شحنات النفط الخام في البلاد لأربعة أسابيع حتى 31 مارس، عند أعلى مستوياته منذ يونيو، في وقت أبقت فيه المصافي الروسية إنتاجها ثابتاً تقريباً، وفقاً لأرقام بلومبرغ استناداً إلى بيانات القطاع وتتبع السفن في البلاد.

لم تتمكن وزارة الطاقة الروسية من التعليق على الفور على بيانات الإنتاج لشهر مارس، والدوافع وراء التخفيضات التي تعهدت بها موسكو.

السعودية تموّل مشروعاً للطاقة الكهرومائية في باكستان بـ240 مليون دولار

اقتصاد الشرق

وقّعت المملكة العربية السعودية اتفاقية مع باكستان لتمويل مشروع سدّ للطاقة الكهرومائية في مقاطعة مهمند شمال غرب البلاد، عبر قرض ميسّر من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة تتجاوز 240 مليون دولار.

تأتي هذه الاتفاقية في وقت تواجه فيه باكستان واحدة من أكبر أزماتها الاقتصادية في التاريخ، حيث رفعت أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق هذا الأسبوع بعد تسارع أسعار المستهلكين إلى مستوى قياسي جديد، وذلك بعدما رفعت السلطات الضرائب وأسعار الطاقة، وسمحت للعملة بالانخفاض تلبية لشروط حزمة إنقاذ صندوق النقد الدولي.

يسعى الصندوق السعودي للتنمية من خلال هذا القرض، وفق ما نشرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، إلى تعزيز قدرة باكستان على إنتاج طاقة نظيفة ومتجددة، عبر زيادة الطاقة الإنتاجية للكهرباء لتوليد 800 ميغاواط، إضافة إلى تخزين حوالي 1.6 مليون متر مربع من المياه لتوفير مصادر مائية مستدامة للزراعة والاستهلاك البشري. كما سيسهم المشروع في تعزيز الأمن المائي والغذائي، وريّ أكثر من 6773 هكتاراً من الأراضي الزراعية الجديدة، فضلًا عن الحماية من الآثار الناجمة عن الفيضانات في المنطقة، بحسب الوكالة.

قال سلطان بن عبدالرحمن المرشد، الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية، إن هذا المشروع يعدّ امتداداً للدعم المقدم من حكومة المملكة عبر الصندوق منذ تأسيسه لتمويل المشروعات الحيوية والاقتصادية الهادفة إلى تحقيق النمو في الدعم الإنمائي لباكستان، حيث بلغ عددها 41 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً، فيما تقدر قيمتها بنحو 1.4 مليار دولار، بالإضافة إلى تمويل مشتقات نفطية بقيمة تتجاوز 5.4 مليار دولار خلال السنوات الأربع الماضية.

دعم لتجنّب التخلف عن السداد

قالت وزيرة المالية الباكستانية، عائشة غاوس باشا، هذا الأسبوع، إنّ بلادها اقتربت من الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، بعدما تلقى المقرض متعدد الأطراف تأكيدات من الرياض بأنها ستقدّم الدعم لإسلام أباد، عبر قرض بملياري دولار لمساعدتها على تجنّب التخلف عن السداد.

وكانت المملكة مدّدت في أواخر العام الماضي أجل وديعة عائدة للصندوق السعودي للتنمية قيمتها 3 مليارات دولار لدى البنك المركزي الباكستاني، بهدف دعم احتياطي العملة الأجنبية لدى البنك، والمساعدة في مواجهة التحديات الاقتصادية الخارجية لمختلف القطاعات.

يذكر أن مشروع سد مهمند، يساهم في تمويله إلى جانب الصندوق السعودي للتنمية، كل من البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

قال المرشد: «يعكس هذا المشروع أهمية الشراكة والتعاون بين الصناديق التنموية، لتمويل مشروعات حيوية تسهم في تحقيق فوائد حقيقية وملموسة للشعوب والمجتمعات النامية، من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة».

انخفاض حفارات النفط والغاز في 3 دول عربية.. وزيادة بالجزائر

أحمد شوقي

الطاقة

انخفضت حفارات النفط والغاز في 3 بلدان عربية خلال مارس/آذار 2023، بقيادة سلطنة عمان، لكنها ارتفعت بدول أخرى، على رأسها الجزائر.

وأظهر التقرير الشهري الصادر عن شركة بيكر هيوز الأميركية، اليوم الخميس 6 أبريل/نيسان 2023، انخفاض عدد حفارات التنقيب عن النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط بمقدار 4 منصات، على أساس شهري، لتصل إلى 323 حفارة خلال الشهر الماضي.

بينما شهدت حفارات النفط والغاز في أفريقيا زيادة قدرها 3 منصات، ليصل المجموع إلى 97 حفارة، وفق التقرير، الذي تابعت تفاصيله وحدة أبحاث الطاقة.

حفارات النفط والغاز في الدول العربية

كانت سلطنة عمان أكثر الدول العربية التي شهدت انخفاضًا في عدد حفارات النفط والغاز خلال مارس/آذار الماضي، بمقدار 5 منصات، ليصل الإجمالي إلى 45 حفارة، منها 41 حفارة للتنقيب عن النفط وحده.

في المقابل، شهد حفارات النفط في ليبيا هبوطًا بمقدار 4 منصات خلال الأسبوع الماضي، ليصل الإجمالي إلى 8 حفارات، جميعها للتنقيب عن النفط، وفق بيانات بيكر هيوز التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

وفي الإمارات، هبطت حفارات النفط والغاز إلى 52 حفارة بأبوظبي خلال مارس/آذار، بانخفاض حفارة واحدة على أساس شهري، ويشمل هذا الإجمالي 48 منصة للتنقيب عن النفط فقط.

الجزائر تقود الزيادة

ارتفع عدد حفارات النفط والغاز في 3 دول عربية (الجزائر وقطر والسعودية)، خلال مارس/آذار، في حين لم تشهد أيّ تغيير في 4 بلدان أخرى.

وارتفعت منصات التنقيب عن النفط والغاز في الجزائر بمقدار حفارتين خلال الشهر الماضي، ليصل الإجمالي إلى 33 حفارة، كما شهدت قطر زيادة في الحفارات بالعدد نفسه، لتصل إلى 14 حفارة.

ويُظهر الرسم البياني التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، إنتاج الجزائر من النفط الخام منذ أوائل 2019 حتى فبراير/شباط 2023:

وصعد عدد حفارات النفط والغاز في السعودية بمقدار حفارتين، ليصل إلى 78 حفارة، وفق التقرير، الذي اطلّعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

في المقابل، استقرت منصات التنقيب عن النفط والغاز في العراق والكويت ومصر عند 59 و25 و33 حفارة على الترتيب، كما لم تشهد أيّ تغيير في تونس، لتستقرّ عند حفارتين.

حفارات النفط والغاز عالميًا

انخفض عدد حفارات النفط والغاز على مستوى العالم بمقدار 42 حفارة، ليصل الإجمالي إلى 1879 منصة في مارس/آذار الماضي، وفق بيانات بيكر هيوز.

وجاء ذلك مع هبوط منصات النفط والغاز في الولايات المتحدة وكندا إلى 753 و196 حفارة خلال مارس/آذار، مقابل 758 و248 حفارة على التوالي في الشهر السابق له.

وباستثناء الولايات المتحدة وكندا، فقد ارتفعت حفارات النفط والغاز عالميًا بمقدار 15 إلى 930 منصة خلال الشهر الماضي.

وصعدت حفارات النفط والغاز في آسيا والمحيط الهادئ وأميركا اللاتينية وأوروبا إلى 209 و183 و118 حفارة على الترتيب.

شكراً